

أين ذهبت الأخبار

التي عملتها هذه الصحافية المهمة مازالت واضحة على محتوى الغارديان وعلى جودة أخبارها.

كذلك صنعت الغارديان قصصها الإخبارية المتفردة على مدار عقود الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي وأثارت اهتمام الحكومات البريطانية آنذاك خصوصا في عهد رئيس الوزراء إدوارد هيث ودفعته إلى إجراء تحقيقات في عمليات فساد في قضايا جنائية ومصرفية. وترى ناديا أن وظيفة محرر الأخبار لا يمكن أن تقارن بأي وظيفة أخرى، لأنها لا تسمح للمحرر بالتوقف عن العمل. وظيفته يمكن تعريفها بمزيج من التفكير والحساس المطلق في متابعة الحقائق بإصرار للتأكد من صحتها قبل أي أهمية إخبارية أخرى. فالصحافي يجب أن يستخدم عقله طوال الوقت، وإلا سقط بنظر القراء.



وظيفة محرر الأخبار لا يمكن أن تقارن بأي وظيفة أخرى، لأنها لا تسمح بالتوقف عن العمل، ويمكن تعريفها بمزيج من التفكير والحساس المطلق في متابعة الحقائق بإصرار. فالصحافي يجب أن يستخدم عقله طوال الوقت

فضلا عن ذلك يكون المحرر الإخباري عادة أمام العشرات من القصص يوميا فعليه أن يختار من بينها، فليس بمقدور أي صحفية أن تتسع لنشر كل الأخبار. لم تشع ناديا بالوحدة قط وهي تتعامل مع الكم المستمر عليها من الأخبار في بيئة متسارعة وشديدة الضغط، مع أنها تعترف بوجود الإحباط كأم لا مفر منه، واستياء المرسلين لجرد تغيير قصصهم مثلا، لأن المحرر يدرك أهمية ما عليه نشره أكثر من المرسل.

ويشبه اعتراض المرسلين مثل الذي يذهب إلى مكتبة ويطلب كيبا من رقائق البطاطا!

وماذا عن كونها امرأة وصحافية في آن واحد، ربما من المفيد الإشارة إلى ذلك، وهي تستعيد سؤال ستيد لرئيسة الوزراء مارغريت تاتشر عن أفضل طريقة لتحقيق التوازن بين العمل والحياة المنزلية؟

فردت تاتشر متهمكة أن تعمل المرأة مندوبة صحافية؛ لتضرب وترا حساسا لدى ستيد التي عادة ما كانت تعترف بفقدان الحياة الاجتماعية في وظيفتها الصحافية.

فحين ستيد "توفيت عام 2016" مثل أي صحافي مخلص لجوهر المهنة تشعير بالأم الإضرار عند إقفال الصحيفة طبقا لموعد المطبعة من دون الحاق بنشر خبر تتعقد بأهميته بالنسبة إلى القراء. مع ذلك، فقد تهكم المرأة الحديدية أهميته اليوم بمجرد أن ترى أن الصحافيات اللصقيات يفقدن عدول الرجال في الصحف بمختلف دول العالم، بما فيها أفغانستان وإيران تحت سطوة طالبان والمرشد الأعلى!

عندما طالبت زملاء من الصحافيين العرب في مستهل هذا المقال تأمل هذه التجربة بوصفها درسا مفيدا، فلأن ستيد تركت لنا ما يجعلنا نتعلم منه، تماما مثلما تعلمت ناديا خومامي. فالصحافية الراحلة كانت لا تفرط بمحتوى إخباري يعول على عقل قارئ حيوي، فهل هذا القدر موجود في الصحافة العربية اليوم؟ الإجابة لا كبيرة من دون تردد للأسف!

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

تكا شهادة ناديا خومامي نائبة رئيس قسم الأخبار في صحيفة الغارديان البريطانية تكون مثالا متميزا للتامل فيها بالنسبة إلى جيل من الصحافيين في العالم العربي، يمثلون في حقيقة الأمر خيبة لولا الأمل الذي تقدمه نسبة أخرى من الشباب يبرعون في صناعة الأفكار.

فناديا على قلة تجربتها الصحافية التي تمتد على أعوام معدودة، تنبؤا موقعا في غاية الأهمية بوحدة من أعرق الصحف البريطانية، كناقبة لرئيس قسم الأخبار. وعندما نتحدث عن الأخبار، علينا أن ندرك أن بلدان العالم برمتها لا تتوقف عن توزيع كم هائل من القصص الإخبارية على مدار الساعة، وعلى الصحافي أن يفرز أهمية هذه القصص بالنسبة إلى القراء.

والغارديان معنية بالخبر الدولي مثل عنايتها بالخبر المحلي البريطاني، فهي تخصص نافذة كاملة لأخبار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثلما تخصص نوافذ لبقية جهات العالم. وهنا يبرز السؤال عن قدرة الصحافي على الإلمام بمعرفة ما يحدث في هذا العالم لتقديم قصة بمحتوى متميز للقارئ، لا يتركها بمجرد إكمال الفقرة الأولى.

بدا لي من الأهمية بمكان أن أعرض على الزملاء في العالم العربي تجربة هذه الزميلة البريطانية، بعد أن يتم يوما كسر الدرس الأول في جوهر الصحافة في وسائل الإعلام العربية،

دعك من الدروس الأهم التي ما عاد يتم الالتفات إليها من "مشاهير" القنوات الفضائية، وبإجابة الجمهور العربي. اختارت ناديا أن تقارن تجربتها بصحافية ترأست قسم الأخبار في الصحيفة نفسها في ستينات القرن الماضي اسمها جين ستيد. ويمكن لأي صحافي عربي أن يجد له معادلا موضوعيا يتخذه مثالا متميزا لتجربته. بالنسبة إلى عندما تقلدت رئاسة قسم في صحيفة الجمهورية البغدادية قبل أكثر من ربع قرن، سألني أحد الزملاء الذي يكبرني تجربة وعمرا: هل تعرف من جلس قبلك في هذا المكتب؟

كنت أعرف أغلبهم، وعندما التقيت بأحدهم بعد أكثر من عقدين في لندن أعدت عليه نفس السؤال لتأكيد أهميته بالنسبة إلى الجيل اللاحق، فرد عليّ بخفاء غير متوقع...

الاجور والعمل دون عقود تحمي حقوق الصحافيين، في ترسيخ الفوضى في الإعلام الإلكتروني ودفع العديد من أصحاب الخبرة والأسماء الوازنة إلى البحث عن مصادر دخل خارج مهنة الصحافة، واتاح غيابهم الفرصة لظهور دخلاء على المهنة يبحثون عن التردد وعدد الزيارات بأي طريقة.

وعبر ولد دا هي عن أمه في أن يخرج المشاركون في الورشة بمقترح يطور الحقل الإعلامي، من خلال نص بنحاز للمهنية والمعايير ويستوعب كل انفتاح وتسامح، ويضع حدا لاندحام الضوابط ويمنع النيل من شرف المهنة الصحافية.

عندما انضمت الراحلة ستيد إلى الغارديان عام 1963، كان الانطباع السائد آنذاك على الصحفية المقربة من اليسار البريطاني يعرضها للسخرة بالقول "إن الغارديان تنشر غدا ما نشرته التلغراف اليوم!" وكان هذا الانطباع يقلق ستيد عندما عبرت في مقابلة معها قبل وفاتها عن سامها السخرية من الغارديان عندما تقارن بتأخرها في نشر الأخبار مع الصحف البريطانية الأخرى.

واليوم عندما تتامل ناديا التي هي بمثابة حفيد ستيد، ترى أن التغيرات

مشروع قانون موريتاني لإنهاء فوضى المنصات الرقمية

تصدر أصحاب الخبرة للمشهد الإعلامي أولوية لدى الصحافيين



إقرار القانون يستوجب توافق الصحافيين

والروابط وحماية المهنة والحماية منها. ويدخل ضمن اختصاص المجلس "التعامل مع الإعلام الإلكتروني والنظر في مضمونه، والإشراف على تسيير دار الصحافة، ودار النشر، وغيرها من المنشآت المشتركة التي تخدم الحقل". ويشرف المجلس المقترح على تنظيم الوصول إلى المصادر، وتأهيل الصحافة للمشاركة في الأنشطة الصحافية، واقتراح الإصلاحات الضرورية بشكل مستمر، وتشجيع قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة في المجال الرقمي، ودعمها، وتشكيل سلك للمدونين الموريتانيين.

وتشجع قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة في المجال الرقمي، ودعمها، وتشكيل سلك للمدونين الموريتانيين. وللإشهار (الإعلان)، لتحل محل سلطة الإشهار، وتكليفها بتحصيل إيرادات الإشهار وتحديد أوجه الاستفادة منه، وكذلك إنشاء معهد للصحافة وتقنيات الإعلام ليوفر تدريباً مهنياً وتقنياً حقيقياً للصحافيين، ويحل محل قسم الصحافة في المدرسة الوطنية للإدارة.

وساهم غياب الدعم وضعف الأجور والعمل دون عقود تحمي حقوق الصحافيين، في ترسيخ الفوضى في الإعلام الإلكتروني ودفع العديد من أصحاب الخبرة والأسماء الوازنة إلى البحث عن مصادر دخل خارج مهنة الصحافة، واتاح غيابهم الفرصة لظهور دخلاء على المهنة يبحثون عن التردد وعدد الزيارات بأي طريقة.

ومن المقترحات إنشاء مجلس وطني للإعلام، ومنحه صلاحية الإشراف على الصحافة المكتوبة والإلكترونية والتكوين وتحسين الخبرة، إضافة إلى تنظيم المطابقة الصحافية وإنفاذ ميثاق الأخلاقيات والتعاون مع النقابات

الإلكترونية، وترسم الحدود بينها مع الخدمات الإلكترونية الأخرى، التي لا علاقة لها بالمجال الصحافي، كما أنها ستريخ شرط التصريح فقط لدى النيابة العامة عند إنشاء منصة صحافية إلكترونية، تبسيطاً للإجراءات وتشجيعاً للحرية الإعلامية، مع اعتماد معايير من شأنها أن تساهم في إضفاء المهنة على المشهد والتقليل من تمييزه.

ومن المشاكل التي تواجه العاملين في ميدان الصحافة الرقمية في موريتانيا، غياب قوانين تحكم الممارسة المهنية، فهو مجال مفتوح أمام الجميع، وقد نتج عن ذلك ظهور ما يمكن وصفه بـ"المتسولين باسم الصحافة" حيث يمارس هؤلاء أنماطاً من الابتزاز، فهم على استعداد لتسوية صورة أي مسؤول أو موظف أو رجل أعمال لا يدفع لهم.. أما من يقدم المال فهو أساساً غير صالح لمنصبه بحسب تعبير أحد الصحافيين.

وتصدرت مقترحات لجنة إصلاح الإعلام توصية بـ"وضع استراتيجية إعلامية موريتانية للإعلام والاتصال تستأنس بالتوصيات، وبالقوانين المتعلقة بالحقل بجمعها في وثيقة واحدة متكاملة"، كما أوصت باعتماد "هيكلية منسجمة ومتكاملة للقطاع يعهد لها باقتراح السياسات الإصلاحيّة، والإشراف على تنفيذها، ومراقبة البنية التحتية، ومخاطبة أهل الحقل في كل المجالات".

وتصدرت مقترحات لجنة إصلاح الإعلام توصية بـ"وضع استراتيجية إعلامية موريتانية للإعلام والاتصال تستأنس بالتوصيات، وبالقوانين المتعلقة بالحقل بجمعها في وثيقة واحدة متكاملة"، كما أوصت باعتماد "هيكلية منسجمة ومتكاملة للقطاع يعهد لها باقتراح السياسات الإصلاحيّة، والإشراف على تنفيذها، ومراقبة البنية التحتية، ومخاطبة أهل الحقل في كل المجالات".

ويعتبر ملف القنوات التونسية غير الحاصلة على ترخيص شائكا ومعلما منذ سنوات دون أن يتم حله، بينما يشير متابعون إلى أن قناة "نسمة" المملوكة لنيل القروي رئيس حزب "قلب تونس" تواجه مصيرا مجهولا بعد اعتقاله في الجزائر مؤخرا بسبب دخوله غير المشروع إلى التراب الجزائري.

وقد أحالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تونس إلى القضاء في أغسطس الماضي ملف التّقصّي في شبكات فساد تتعلق بقناة تلفزيونية خاصة، يرجح بقوة أنها قناة "نسمة" بالتوازي مع فتح ملفات فساد أخرى كشفت عنها وسائل الإعلام، الأمر الذي استغلته منصات إسلامية لتسييسها. وسبق أن تقدّمت الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري "الهياكا" ببلاغ لهيئة مكافحة الفساد تضمن

هيكلية جهة الإشراف على القطاع بالعودة لوزارة الاتصال، وإنشاء مجلس أعلى للصحافة. ورات اللجنة في تقريرها أن وضع الإعلام في البلاد "بالغ الخطورة، وأن تأثيرها السلبي على الدولة والمجتمع لم يعد خافيا"، وتابعت أن "كل ما نعاينه اليوم من الفوضى والتسيب والفساد، عائد كليا أو جزئيا إلى فشل الإعلام". وشخصت واقع الإعلام اليوم بأنه يبتعد عن تناول الملفات والقضايا التي ترتبط بحياة الناس، ولا يمارس النقد البناء ويغطي على الإخفاقات، ولا يستخدم البحث والاستقصاء في قضايا الرشوة والكذب والغش والدجل والكسل، ومظاهر الفوضى في الشوارع والسوق والمدرسة والمسجد والنقل.

ورغم تعدد قنواته العمومية والخصوصية، وكثرة محطاته ومراسليه في الداخل، فهو بلا تأثير جوهري على المواطن، ويبعد عن التنوير والتحديث، وعن الإسهام في معركة نشر العلم والتنمية، بحسب اللجنة.

وتحظى المنصات الرقمية بأهمية كبيرة في موريتانيا، لكن تصدر أصحاب الخبرة للمشهد الإعلامي بعد في مقدمة أولوية أهل القطاع والقائمين عليه، خصوصا مع حاجة المواطن إلى وجود مؤسسات صحافية قادرة على مراقبة أداء الحكومة، وكشف أي شبهة فساد، ومواجهة المتطفلين على المهنة، مع انتشار شبكات رقمية تعتمد في تمويلها على رجال أعمال وجهات خارجية، ويمكن اعتبارها أزرع إعلامية لمصادر تمويلها. وأوضح الوزير ولد دا هي أن مسودة المرسوم ستحدد الخدمة الصحافية

يناقش الصحافيون في موريتانيا مسودة مشروع لتنظيم الإعلام الإلكتروني لوضع حد لما يسمى بـ"المتسولين باسم الصحافة"، بعد انتشار منصات رقمية تفتقر للكوار الصحافية المؤهلة على حساب المنصات المهنية التي تفتقر للدعم.

نواكشوط - تستعد الحكومة الموريتانية لإقرار قانون لتنظيم الإعلام الإلكتروني في البلاد، بعد توافق الوسط الإعلامي على بنوده، حيث تجري النقاشات لإصلاح القطاع الذي يشهد فوضى واسعة وخروجاً عن المعايير المهنية.

وقدم الإعلاميون مقترحاتهم وملاحظاتهم خلال اجتماع خصص لنقاش مسودة مرسوم مقدم من وزارة الثقافة والشباب والرياضة والعلاقات مع البرلمان الخميس، وجاءت المسودة في 16 مادة، تم إعدادها من قبل خبير مستقل لصالح الوزارة.

وتشده ساحة الإعلام الرقمي في موريتانيا مؤخرا فوضى، ويقول صحافيون إن شبكات التواصل الاجتماعي تتيح لأي مستخدم إمكانية إنشاء منصة رقمية، دون أن تكون لديه خبرة بمبادئ وأخلاقيات العمل الصحافي، وأغلب هذه المنصات تفتقر إلى المهنية ولا تمتلك أطقم فنية وتحريرية تمكنها من نقل المعلومات والأخبار وفق معايير الجودة والمصداقية، وفي بعض الأحيان يدبر هذه المنصات شخص واحد بلا خلفية إعلامية، لنشر أي شيء غريب ومثير، أو يرى أنه قد يجلب التفاعل دون مراعاة للمعايير المهنية.

المختار ولد دا هي
نلتزم بتنفيذ كل ما تتفق عليه الأسرة الإعلامية من إصلاحات

وأكد وزير الثقافة والشباب والرياضة والعلاقات مع البرلمان المختار ولد دا هي التزام قطاعه بتنفيذ كل ما تتفق عليه الأسرة الإعلامية من إصلاحات للحقل الصحافي.

وأضاف ولد دا هي أن توصيات لجنة إصلاح قطاع الصحافة تمت ترجمتها إلى قوانين ومراسيم، سترى النور قريبا، مما سينعكس إيجابا على المشهد عموما عبر زيادة الدعم العمومي له وتمهينه.

وتقدمت اللجنة الوطنية لإصلاح الصحافة في فبراير الماضي بـ64 مقترحا لحل الأزمة التي يتخبط فيها القطاع الإعلامي في البلاد، وغطت هذه المقترحات محاور متعددة، أولها اعتماد سياسة وطنية للإعلام، إضافة إلى إعادة

تونس - قرّر مجلس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري "الهياكا" فرض غرامات مالية على القنوات التلفزيونية الخاصة "نسمة" و"حبلعل" و"الزيتونة" و"إذاعة القرآن الكريم" الخاصة، بسبب استمرار هذه المؤسسات الإعلامية في البث دون ترخيص.

واستندت "الهياكا" في قرارها إلى أحكام المرسوم عدد 116 لسنة 2011، والتي تقضي بأن "تمارس منشآت الاتصال السمعي والبصري نشاطات البث بموجب إجازة إحدات واستغلال قناة ممنوحة من الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري". وقالت الهيئة إنه سبق أن قامت بدعوة القنوات والإذاعة المذكورة للتوقف الفوري عن البث لعدم حصولها على الترخيص، غير أن استمرارها في البث يجعلها في وضعية مخالفة للقانون ويعرضها للعقوبات الواردة في الفصل 31 من المرسوم عدد 116.

غرامات مالية بحق وسائل إعلام تونسية

مخالفة للقانون

تجاوزات وشبهات مخالفة القوانين والتراتيب الجاري بها العمل لإحدى القنوات التلفزيونية الخاصة في شخص ممثلها القانوني ووكيلها السابق.

تجاوزات وشبهات مخالفة القوانين والتراتيب الجاري بها العمل لإحدى القنوات التلفزيونية الخاصة في شخص ممثلها القانوني ووكيلها السابق.

قناة "نسمة" التلفزيونية المملوكة لنيل القروي رئيس حزب "قلب تونس" تواجه مصيرا مجهولا بعد اعتقاله في الجزائر

تجاوزات وشبهات مخالفة القوانين والتراتيب الجاري بها العمل لإحدى القنوات التلفزيونية الخاصة في شخص ممثلها القانوني ووكيلها السابق.

تجاوزات وشبهات مخالفة القوانين والتراتيب الجاري بها العمل لإحدى القنوات التلفزيونية الخاصة في شخص ممثلها القانوني ووكيلها السابق.



صحافة الورقة والقلم